



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٣٨

الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٥٨ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/63/53 و Add.1)

إن تقرير مجلس حقوق الإنسان، الذي يجري عرضه في هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وثيقة هامة، ولا سيما الآن، فيما نحن نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشكل المصدر الأصيل للحريات والمعايير الأخلاقية والقانونية، التي تفرض علينا الاعتراف بالكرامة والحرية والمساواة لجميع الكائنات البشرية واحترامها، بدون تمييز من أي شكل، سواء كان سياسياً، اجتماعياً، دينياً، عرقياً أو من أي نوع آخر.

إن الإعلان العالمي اليوم أكثر أهمية من أي وقت آخر. فالقوة النشيطة والمحفزة لحقوق الإنسان تفرض علينا أن نكافح معاً للقضاء على البلايا التي تصيب مجتمعنا الحاضر، ومنها أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية، وتغير المناخ، وتدهور "أمننا الأرض"، والاتجار بالبشر، والإرهاب والعنف الحكومي ضد النساء والأطفال، بين شروء عالمية أخرى.

إن هذا التقرير للمجلس متوافق تماماً مع الإعلان العالمي، ومع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): في ما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكر أن الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، قررت في جلستها العامة الرابعة والثلاثين، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أن تنظر في البند ٥٨ في جلسة عامة وفي اللجنة الثالثة.

إن الجمعية، إذ تأخذ هذا القرار في الحسبان، ستنتظر في جلسة عامة في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن أنشطته لهذه السنة.

بعد اختتام المناقشة بشأن هذا البند في الجلسة العامة، ستعود الجمعية العامة إلى هذا البند من جدول الأعمال، في سياق نظرها في تقرير اللجنة الثالثة.

تبدأ الجمعية الآن نظرها في التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطته لهذه السنة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السيد أوهموييهي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

لقد شرفني وأسعدني أنني قدّمت تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة في الجمعية العامة، يوم الجمعة الماضي، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وها أنا أمثل أمام الجمعية في جلسة عامة هذا الصباح، لأبلغ الأعضاء أيضاً بأنشطة المجلس، عملاً بالقرار ٦٠/٢٥١.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن مدى سعادتي لرؤيتكم، سيدي، تتولون رئاسة الجمعية. ويسرني أن أؤكد مجدداً دعم مجلس حقوق الإنسان لقيادتكم للجمعية، وأن أعرب عن أفضل التمنيات لولايتكم الناجحة.

أود من خاللكم، سيدي الرئيس، أن أشكر المكتب على القرار الذي أُخذ بشأن إحالة بند جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة، كما هو وارد في الوثيقة A/C.3/63/1/Add.1 المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، التي حلّت طرائق تقديم التقرير السنوي للمجلس. لقد كان إنجاز هذه الخطوة تجسيدا حقيقيا لمرونة الأعضاء وتعاونهم. وآمل أن تُبنى النتيجة على ذلك في المستقبل.

إن سلفي، سعادة السيد لويس ألفونسو دي ألبا، ممثل المكسيك، وسعادة السيد دورو رومولوس كوستيا، ممثل رومانيا، كانا قد قدّما إلى الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجمعية العامة على التوالي، تقريرَي مجلس حقوق الإنسان، اللذين يغطيان الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتقريرَي الحالي يغطي فترة الدورة الثانية للمجلس، بما فيها الدورة التاسعة التي عُقدت من ٨ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

سيُذكر أن قرار الجمعية العامة، قبل ثلاث سنوات، بإنشاء المجلس، شكّل تطوراً بارزاً في جهود الأمم المتحدة لجعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في طليعة الاهتمام العالمي. فقد عكس التزام الدول الأعضاء وعزمها على

والثقافية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي تؤكد أن تلك الحقوق عالمية، وغير قابلة للتجزئة، وتكافلية وتدرجية، وأنه يجب معالجتها بطريقة عادلة ومنصفة على أساس متساوٍ، بإعطاء كل منها القيمة ذاتها.

يُعرّض هذا التقرير اليوم على أعلى سلطة في الأمم المتحدة، وهو يزودنا بالكثير من البيانات الأساسية، وأهم من ذلك أنه يزودنا بالقوة التحويلية والحوارية لحقوق الإنسان في حل المشاكل الرئيسية التي تقهر عالمنا اليوم. ومحتويات التقرير هامة وفي وقتها المناسب، لأنها تشجب، عن حق، انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالم، ضد مجموعات معزولة ومتروكة غير مرئية، وقد أنكرت عليها إنسانيتها. وتبيّن لنا الوثيقة أيضاً، بشكل استباقي، المسار الذي تتبّعه لمنع تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان، ووضع حدّ لها والتعويض عنها.

والمواضيع البارزة مثل القضاء على الجوع والفقر المدقع، والحصول على الماء، وحماية الشعوب الأصلية، والقضاء على جميع أشكال الاسترقاق الحديث، بما فيها الاتجار بالبشر والاستغلال الاقتصادي، والقضاء على جميع أنواع التمييز، واحترام حقوق الإنسان في جهود مكافحة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، هي بين المواضيع التي على هذه الجمعية أن تعالجها في السنوات المقبلة.

يجب علينا أن نبقي ملتزمين بإضفاء المؤسسية على مجلس حقوق الإنسان، بصفته منتدى يغذي جميع أنشطة الأمم المتحدة ويعززها.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ورئيس مجلس حقوق الإنسان.

الاستعراض والترشيح والتحسين، تم تحديد بعض الولايات وإنهاء بعضها وإنشاء ولايات جديدة. وفي القيام بتلك العملية، استفاد رئيس المجلس من آلية الفريق الاستشاري لكفالة زيادة مشاركة أعضاء المجلس في عملية اتخاذ القرار.

وعقد المجلس، في دورته السابعة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٨، جزءاً رفيع المستوى رحب خلاله الأعيان الممثلون للدول الأعضاء والحاضرون بانجازات المجلس منذ إنشائه. وحدد العديدون منهم التحديات التي يمكن أن تواجه المجلس ولكنهم أعربوا عن إيمانهم بأن المؤسسة شكلت تغييراً مبشراً بالخير لمستقبل حقوق الإنسان. والأمر الهام أن المجلس اتخذ، خلال الدورة، قرارات ومقررات تغطي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك بشأن منع الإبادة الجماعية، إحياء للذكرى السنوية الستين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

واعتمد المجلس، في دورته الثامنة، البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان ذلك أمراً هاماً حقاً، إذ أنه مثل مسعى لجعل الحقوق المدنية والسياسية مساوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي جميعاً حقوق مترابطة ومتبادلة الاعتماد ولا يمكن تقسيمها وعالمية. وذلك الصك الدولي الهام لحقوق الإنسان معروض على الجمعية العامة لاعتماده في دورتها الحالية.

وبالنسبة للاستعراض الدوري الشامل، بدأ المجلس، خلال دورته الثانية، تنفيذ الآلية بشكل شامل. وحتى الآن، تم استعراض ٣٢ بلداً وبطريقة شفافة ومتساوية. ونتائج دورتي الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، اللتين عقدتا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨، تم اعتمادها خلال الدورة الثامنة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي الدورة التي عقدت مؤخراً في أيلول/سبتمبر، تبادلت بعض

تنشيط دور المنظمة، في ضمان تمتع جميع الشعوب بحقوق الإنسان. وبمعنى أكثر خصوصية، لم يقتصر القرار على تمكين المجلس من النظر في أوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان، من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، على تأكيد مبدأ المساواة بين جميع الدول فحسب، ولكنه أكد عالمية جميع حقوق الإنسان أيضاً.

وإزاء هذه الخلفية، واصل المجلس، في دورته الثانية، تطوير وإنجاز عملياته للبناء المؤسسي، وتصدي لأوضاع مواضيعية ومحددة لحقوق الإنسان حول العالم. وبدأ المجلس يضع موضع التنفيذ آلياته الجديدة وهيئاته الفرعية، مثل الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة الاستشارية، والمنتدى الاجتماعي، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى المعني بقضايا الأقليات، والإجراءات الخاصة. وزاد المجلس مشاركته مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية وممثلو منظمات المجتمع المدني.

وبالرغم من أن مجلس حقوق الإنسان بلغ الآن العام الثالث لوجوده، فإنه ما زال في مرحلة التطور. وبناء على ذلك، ينطلق المجلس أحياناً من جانب أوجه قوة الهيئة السابقة له وإنجازاتها، وهي لجنة حقوق الإنسان، بينما يسعى بجدية لتجنب أوجه قصوره على مستوى المضمون وأساليب العمل على حد سواء.

وأود الآن أن أبرز بشكل موجز جوانب الأنشطة التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق باستعراض ولايات الإجراءات الخاصة وترشيدها وتحسينها، التي تشكل جانباً رئيسياً للنص المتعلق ببناء المؤسسات، بدأ المجلس، خلال دورته السادسة التي عقدت في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استعراض وترشيح وتحسين ولايات الإجراءات الخاصة على المستويين الموضوعي والقطري على حد سواء. وفي

التصدي لتلك المسائل الهامة، من الواضح أن على الدول الأعضاء أن تواصل استجماع الإرادة السياسية اللازمة والالتزام نحو التغلب على التحديات التي يواجهها العالم حاليا، وبشكل رئيسي في مجال حقوق الإنسان، إذا أريد للمجلس أن يفي بالتوقعات.

وفي ذلك الصدد، كان بالتالي من الأهمية بمكان أن المجلس اعتمد، في دورته التاسعة، مقرا بشأن عقد دورة تذكارية في مناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن المقرر أن تعقد تلك المناسبة التاريخية في جنيف في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وإضافة إلى توفير فرصة للاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من المتوقع أن تتيح تلك المناسبة فرصة للدول الأعضاء للتأكيد مجددا على إيمانها بالقيم والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وفي الختام، فإن الجمعية العامة سعت، باتخاذ القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، قبل ثلاثة أعوام، لبناء مؤسسة من شأنها أن تحدث فرقا حقيقيا في إدارة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ومن دواعي الشعور بالامتنان اليوم أن مجلس حقوق الإنسان، بوصفه شكلا مختلفا من الهيئة السابقة له، وهي لجنة حقوق الإنسان، أعد لنفسه بالفعل مكانا فيما يتعلق بأساليب عمله. والعمل الذي يتعين أن يقوم به المجلس هو كفالة أن تدعم الجمعية العامة دعما كاملا المقررات والقرارات التي اتخذها المجلس لإعطاء معنى ملموس ومضمون لأعمال المجلس. وفي ذلك الصدد، يلزم أن يوفر للمجلس الموارد الكافية للاضطلاع بأعماله، على النحو المطلوب في المقرر الذي اعتمده المجلس في دورته التاسعة والمعنون "تعزيز مجلس حقوق الإنسان"، وهو وارد في التقرير.

وغالبا، وفي معظم الأحيان بدون مبرر حقيقي، ظل مجلس حقوق الإنسان يتعرض للانتقاد بسبب أساليب عمله

الدول الأعضاء التي تم استعراضها بالفعل بصورة طوعية تجارها بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في نتائج الاستعراض ومتابعة هذه التوصيات.

وأیضا، تلقى المجلس، في دورته التاسعة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ما استجد من معلومات بشأن الاجتماعين التحضيريين الإقليميين لمؤتمر ديربان الاستعراضي المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعقد الاجتماعان في برازيليا وأبوجا وأسفرا عن نتائج إدارية بوصفها مدخلات إضافية للعملية الاستعراضية.

وتناول المجلس، طبقا لولايته، حالات جديدة لحقوق الإنسان في مختلف أجزاء العالم. وبناء على ذلك، عقدت ثلاث دورات خاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير - فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وانتهكات حقوق الإنسان الناشئة من الهجمات وعمليات التوغل العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة المحتل، والتأثير السلي لأزمة الغذاء المتفاقمة على استيفاء الحق في الغذاء للجميع. وبعده، ولأول مرة، دورة خاصة بشأن المسألة الموضوعية بشأن الحق في الغذاء، تمكن المجلس إلى حد كبير من ربط أعماله بالتطورات التي تحصل في العالم الحقيقي، والتي تؤثر تأثيرا سلبيا على حياة ملايين الأشخاص.

ونظرا لأننا نعيش في عالم يتصف بالعولمة حيث يحتمل أن يؤثر أي حدث في أي جزء من العالم على حياة الأجزاء الأخرى، رأى المجلس أن من الضروري أن يبقى متيقظا وأن يبقى جميع الحالات قيد نظره، وهي تحديدا حالات تزايد عدم المساواة، واستمرار الصراعات المسلحة والأخطار الأخرى، مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء. وفي

الإنسان. وكان هدفنا تحسين آلية حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لجعلها ركيزة أساسية لمنظمتنا. إننا جميعاً نعلم أن السلام، والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان عناصر يكمل بعضها بعضاً، ويقوّي بعضها بعضاً. ومن خلال تعزيزها المشترك، سنعزز رفاهيتنا الجماعية.

لقد أنيطت بمجلس حقوق الإنسان ولاية طموحة ألا وهي ضمان تعزيز حقوق الإنسان للجميع، وتقديم توصيات بشأن الانتهاكات الخطيرة لتلك الحقوق، وضمان أخذ تلك الحقوق في الحسبان في جميع سياسات الأمم المتحدة. ومبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية وعدم الانتقائية يجب أن توجه أعمال المجلس، القائمة على التعاون والحوار بين الدول. كما يجب علينا أن نرسخ هذه المبادئ التوجيهية في الجمعية أثناء استعراضنا هذا التقرير.

لقد عالج مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه، العديد من المسائل، مما أدى في بعض المناسبات إلى إنجازات كبرى في حماية حقوق الإنسان. ومن هنا وضع مشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومشروع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأخيراً مشروع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد عُقدت ثلاث دورات استثنائية في السنة الماضية. عاجلت إحداها الحق في الغذاء، بينما عاجلت أخرى الحالة في بورما، التي لا تزال مصدر قلق شديد. وإذا توجّبت مناقشة مسألة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مجلس حقوق الإنسان، فعلى أعضائه أن يتأكدوا أنهم يتوصلون إلى حلول متوازنة.

يجب ترسيخ آليات مجلس حقوق الإنسان من خلال التزامنا المشترك. وفي هذا الصدد، تُعتبر الإجراءات الخاصة إحدى الأدوات الرئيسية لدى المجلس. والانتهاكات الخطيرة

ون نتائج أعماله. وأود أن أدعو هنا إلى المزيد من الاحتراس والموضوعية والصبر في تناول أعمال المجلس. وفترة عامين لا تكاد تكفي لأن نفرط في انتقاد مؤسسة نؤمن بإيماننا قويا بأنها تحمل وعودا كبيرة بوصفها هيئة عالمية لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد مجدداً على التزامي الشخصي بالسير في طريق أسلافي والعمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس بغية بلوغ الأهداف السامية المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن مسؤولية الجمعية أن نكفل، بالعمل بموضوعية وصراحة والتزام، ارتقاء المجلس إلى مستوى اسمه وإلى مستوى المعايير المتوقعة منه. وذلك واجبنا. وذلك توقعنا. وبالتأكيد تلك مهمتنا بوصفنا الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا. وتم توزيع صيغة كاملة لباني، وأود مجرد أن أؤكد على بعض النقاط.

أود أولاً أن أشكر السفير مارتن إيهوغيان يومو هويهي على تقديمه التقرير السنوي الثالث (A/63/53) لمجلس حقوق الإنسان، كما أشكر السفير دورو كوستيا، الرئيس السابق للمجلس، الذي خدم معظم الفترة المشمولة في هذا التقرير.

عملاً بالقرار المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات في القمة العالمية المعقودة عام ٢٠٠٥، قررت الجمعية العامة عام ٢٠٠٦ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ليحل محل اللجنة السابقة المعنية بحقوق

الإنسان، الذي سيتم قريباً الاحتفال بذكره السنوية الستين، والذي يجب أن يبقى علامتنا المميزة المشتركة. وبالمقابل، فإن النتائج المشجعة التي حصلنا عليها في المجلس، ستؤدي إلى تقدم حقيقي في التمتع الفعال بحقوق الإنسان للجميع في أرجاء العالم.

السيد ويناويسير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير يومويهي على تقديمه الممتاز لتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/63/53 و Add.1). كما نشكر السفير دورو كوستيا الذي ترأس المجلس في معظم الفترة المشمولة في التقرير. نرحب بهذه الفرصة لمناقشة التقرير في هذه الجمعية، التي يشكل المجلس هيئة فرعية منها - كما نرحب بالتبادل التفاعلي الذي شارك فيه الرئيس مع اللجنة الثالثة يوم الجمعة الماضي.

إنه ترتيب عملي متوافق كلياً مع القرار ٢٥١/٦٠ نصاً وروحاً، ومن خلاله أنشأت الجمعية العامة المجلس. ونأمل أن تسهم هذه المناقشة في الوعي بأعمال مجلس حقوق الإنسان هنا، في نيويورك، وأن يستفيد منه زملاؤنا في جنيف، في مواجهة التحديات الماثلة أمامهم. كما نود أن يتم ترتيب الجدول الزمني للجلسات العامة للجمعية العامة في المستقبل، بحيث لا تتزامن هذه المناقشة مع اجتماعات اللجنة الثالثة. ونعتقد أن من المستصوب وجود علاقة أكثر حيوية بين الجمعية العامة والمجلس، وأنه لا ينبغي لتلك العلاقة أن تقتصر على النظر في التقرير في فصل الخريف.

إن التقرير الثالث المقدم من المجلس إلى الجمعية، يوضح التقدم الثابت الذي تم إحرازه في مجال بناء المؤسسات. وبعد اعتماد المجلس لرمزة التدابير ذات الصلة في السنة الماضية، فإنه يجتاز الآن الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، وهي وسيلة نأمل لها أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحوار بشأن مسائل حقوق الإنسان، وتنفيذ

لحقوق الإنسان في بعض البلدان تبرر تلك الإجراءات. ويجب التأكيد مجدداً على أن الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو تعزيز الخبرة وتقديم التوصيات. وندعو المجلس إلى البقاء يقظاً حيال أوضاع بالغة الخطورة، تستحق اهتمامنا الكامل.

إن الاستعراض الدوري الشامل آلية مبتكرة، ينبغي لها أن تسهم أيضاً في تحسين حالة حقوق الإنسان ميدانياً، من خلال الحوار والتعاون. ومنذ اعتماد هذه الآلية، جرى استعراض ٣٢ دولة، بينها سبع دول من الاتحاد الأوروبي. ونحن نشيد بالجدية التي منحت فيها تلك الدول الـ ٣٢ هذا الاستعراض.

مع أنه لوحظ بعض التطورات الإيجابية، فإن أوضاعاً كثيرة لا تزال تستحق اهتمامنا الكامل في الدورات المقبلة. ويأمل الاتحاد الأوروبي من الدول الـ ٤٨ التي ستخضع للاستعراض الدوري الشامل، أن تفعل ذلك بنية حسنة وبكل الحيوية المطلوبة. وينبغي لخبرة الدورتين السابقتين أن تتيح لنا تحسين الاستعراض. كما يجب علينا أن نضمن التنفيذ الفعال لتوصيات المجلس وللتعهدات التي تقدمها الدول.

وبالنظر إلى أن اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، تعقد بصورة منتظمة فقد أصبح المجلس عملياً كياناً دائماً، ذا ولاية طموحة ومثيرة للتحدي. وعمله السابق يعطينا لمحة عن آفاقه المستقبلية العظيمة. ولكن لكي نتقل من الأقوال إلى الأفعال، يجب علينا أن نضمن أنه يمكن لمجلس حقوق الإنسان ومؤسساته العمل بسلاسة. وينبغي لنا جميعاً أن نتعهد بالعمل لتحقيق تلك الغاية.

إن الاتحاد الأوروبي يدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى الحفاظ على تعاون وثيق، انطلاقاً من روح العالمية، والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. إنه تراث الإعلان العالمي لحقوق

لقد اختتم المجلس تقريرا استعراضه المعقد والصعب، للإجراءات الخاصة، كما سمعنا من رئيس المجلس. والنتائج مريحة عموما. وبينما ندعم استكمال المهام من خلال استعراض ولاية واحدة لا تزال عالقة، نعتقد أيضا أنه يجب علينا الآن تحويل تركيزنا إلى التعاون الذي تقدمه الدول. فتعاون الدول مع الإجراءات الخاصة يفسح مجالا واسعا للتحسين، ونتوقع أن يمارس أعضاء المجلس القيادة، وأن يشكلوا نماذج إيجابية يُحتذى بها في ذلك الصدد.

لقد تعهدت جميع الدول الأعضاء في المجلس بالتعاون التام معه، وإصدار دعوة دائمة للإجراءات الخاصة هي من بين أفضل السبل للوفاء العملي بذلك التعهد. ونأمل أن يدفع الانتهاء الوشيك من الاستعراض عددا كبيرا من الدول - لا سيما تلك التي قدمت ترشيحها لعضوية المجلس - إلى إصدار هذه الدعوات.

وباعتباره تطورا جديدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس لأول مرة دورة استثنائية بشأن مسألة مواضيعية. ونرحب بشدة بذلك التطور، ونأمل أن يواصل المجلس استكشاف إمكانية عقد هذه الاجتماعات المواضيعية المخصصة مثل الاجتماع الذي عُقد بشأن الأزمة الغذائية. ونعتقد أن تلك الاجتماعات يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في أهمية عمل المجلس خارج جنيف أيضا وأن تجدد التشديد على عمله المواضيعي.

السيد مورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه للتقرير المتعلق بأنشطة المجلس (A/63/53). يعزز مجلس حقوق الإنسان النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل الأمم المتحدة. ويتجسد ذلك الطابع الفريد للمجلس في أن الجمعية العامة تنظر في تقريره السنوي في جلسة عامة.

معاييرها في جميع أرجاء العالم. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تقديمنا بموجب الاستعراض الدوري الشامل، في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ومع أنه لا يزال من المبكر جدا تقديم رأي نهائي بشأن قيمة الاستعراض، فهناك عدد من الملاحظات التي يمكننا أن نقدمها في هذه المرحلة. إننا، بالتأكيد، نرحب بالتركيز على تنفيذ معايير حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. فذلك التركيز أساسي لمعالجة الفجوة التي لا تزال قائمة، بعد ٦٠ سنة من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو يتوافق مع ولاية المجلس، التي عهدتها إليه الجمعية.

تُظهر الخبرات الأولى المكتسبة إمكانيات إضافية أيضا. فعلى وجه الخصوص، تنبغي معالجة العلاقة بين الاستعراض الدوري الشامل وعمليات الهيئات المنشأة بمعاهدات. فالاستعراض الدوري الشامل والعرض أمام الهيئات المنشأة بمعاهدات، أمران مختلفان جدا بطبيعتهما، سواء كان من حيث أساسهما القانوني، أو من حيث تطبيقهما العملي. ومع ذلك، فهما الآليتان الأساسيتان اللتان تقدم الدول من خلالهما سجلها لحقوق الإنسان. ولهذا، يجب علينا أن نستكشف أوجه التآلف بين الاثنين. ويمكن تقوية آليات الهيئات المنشأة بمعاهدات، بل ينبغي تقويتها، من خلال الاستعراض الدوري الشامل. فعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تغذي نتائج الاستعراض الدوري الشامل والالتزامات الطوعية من الدول، عمليات الهيئات المنشأة بمعاهدات، لكي تصبح جزءاً من الحوار بين الدول وتلك الهيئات، طالما أنها ذات صلة بالمعاهدة الجارية مناقشتها طبعاً. ومن شأن ذلك أن يجعل الآليتين تتبادلان الفائدة، فيما تحتفظ كل منهما بسماتها الخاصة بها. وقد يكون من المفيد أيضا الحصول على مُدخل موحد، بشأن هذه المسألة، من الهيئات نفسها المنشأة بمعاهدات، وينجم هذا المُدخل عن المناقشات الجارية في الاجتماعات المشتركة بين اللجان.

خلال دمج بنود من جدول الأعمال معا، وحتى لا تضطر كل دورة منها إلى النظر في كل بند على حدة، كما تفعل ذلك اليوم.

وبالمثل، يجب أن نوجد السبيل لإبقاء تركيز حكوماتنا، ووسائل الإعلام الدولية والوطنية، وغيرها من الأطراف المهتمة الأخرى، منصبا ليس على الدورة الرئيسية للمجلس التي تعقد في آذار/مارس فحسب، بل على الدورات الأخرى التي تعقد طيلة السنة أيضا.

ثالثا، يكتسي دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفتها أمانة المجلس، أهمية أساسية لكفالة سير عمله على نحو سلس، ونجزل الشكر للمفوضية السامية.

ونذكر أن علاقة العمل بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدول الأعضاء قد ازدادت كثافة بصورة كبيرة، وذلك نظرا للانعقاد الدائم تقريبا لدورة المجلس. غير أننا نود أن نذكر بأن ولاية المفوضية قد حددتها الجمعية العامة عام ١٩٩٣، وبأن هيكلها جزء من الأمانة العامة. ونعارض بشدة كل محاولة لفرض سيطرة المجلس على أنشطة المفوضية وأولوياتها وعملها الميداني. ويجب أن تستمر المفوضية في التمتع بالاستقلالية اللازمة لكفالة الدفاع عن كل حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم، وعلى النحو المحدد في ولايتها المسندة عام ١٩٩٣.

رابعا وأخيرا، بعد مضي عامين ونصف العام على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وبالتالي فنحن في منتصف الطريق صوب استعراض حالته من جانب الجمعية العامة عام ٢٠١١، نلاحظ أنه ليس لدينا أي مفهوم واضح عن إسناد الاختصاصات بين المجلس واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة. وتلتزم سويسرا بتحقيق التكامل بين الجهازين من خلال تعزيز التعاون والحد من الازدواجية بينهما.

وأود أن أطرح على الجمعية اليوم أربع رسائل رئيسية. أولا، بانتهاثنا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من التوطيد المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان، يكون عمل ذلك الجهاز قد تعزز من حيث الجوهر وبمقدور المجلس الآن تماما الاضطلاع بوظائفه. وبفضل إجراء الاستعراض الدوري الشامل ابتداء من نيسان/أبريل، تمكنا من النظر في حالات حقوق الإنسان في ٣٢ بلدا بروح الحوار والتعاون. وتمكنا بذلك في معظم الحالات وعلى نحو جماعي من تحديد سبل ووسائل تحسين حالات حقوق الإنسان في بلداننا.

ومن الأهمية أن نشدد على أن التقارير الثلاثة التي تشكل أساس الاستعراض هي مصدر ممتاز للمعلومات بشأن البلد المعني. والتزام سلطات الدولة على أعلى المستويات، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني، هما عنصرا أساسيان إذا أردنا تحقيق كامل إمكانات تلك الآلية الجديدة.

غير أن العامل المحدد لنجاحه يظل الإرادة السياسية للدول قيد الاستعراض لتنفيذ التوصيات الناجمة عنه. وما لم نقوم بدورة استعراض كاملة، فلن نتمكن من إجراء تقييم فعلي للتقدم المحرز في الميدان بفضل تلك الأداة الجديدة. كما نرى أنه من الأهمية أن نأخذ في الحسبان إسهامات تلك الآلية الجديدة في عملنا هنا في نيويورك.

ثانيا، نظر المجلس على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية في مسائل موضوعية، وبفضل دوراته الاستثنائية استجاب بسرعة لحالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس لأول مرة دورة استثنائية بشأن مسألة مواضيعية، وهي الحق في الحصول على الغذاء في سياق الأزمة الغذائية العالمية الحالية. وفي ما يتعلق بأساليب عمل المجلس، لا تزال هناك مشكلة بشأن قدرته على التنبؤ بأنشطته. وقد يمكن معالجة ذلك بوضع برنامج عمل للسنة القادمة بغية توزيع عبء عمله على ثلاث دورات سنوية من

المؤسسات واستعراض وإنشاء الآلية والهيئات الفرعية التي يتمكن المجلس من الدخول في مرحلة تنفيذ برامج وولاياته، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥١/٦٠. وإنشاء ولايات جديدة تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعقد مناقشات مواضيعية بشأن عدد من المواضيع الهامة يشكل إنجازات تستحق الثناء حققها المجلس في عهده الجديد.

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان، استنادا إلى التجارب والدروس القيمة المستفادة من أوجه القوة وأوجه القصور في لجنة حقوق الإنسان، يوفر لنا أملا جديدا وما يلزم من دوافع للنظر في مسائل حقوق الإنسان التي يجب أن نتناولها إذا أردنا إيجاد حلول سليمة ومناسبة للتحديات التي تواجهها. ويجب على مجلس حقوق الإنسان أن يكون المركز الرئيسي الذي يُعول عليه، ومركز الأمل والمشاركة لجميع الشعوب والحكومات لدى التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وباعتباره منتدى للحوار والتفاهم والتعاون لتحقيق حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، يجب أن يخلو من أي شكل من أشكال التسييس.

ونرى أن إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان لن يثمر ما لم نتناول بسرعة وفعالية مسائل التحيز والانتقائية والكيل بمكيالين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى معالجة مسائل حقوق الإنسان بصورة شاملة وتعاونية وبناءة. ومن المؤسف أن التلاعب بآليات وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وإساءة استخدامها أصبح تقليدا وممارسة سائدين من جانب بعض الدول، وينبغي ألا نسمح بهما، لا سيما بسبب أثرهما المدمر على مصداقية تلك الآليات والأجهزة وفعاليتها ومشروعيتها.

وينبغي للجمعية العامة، باعتبارها هيئة عالمية، أن تشكل على نحو أساسي إطارا مرجعيا عاما وأن تقوم بدور في إعداد البرامج. ويضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور عملي في تنفيذ الالتزامات السياسية التي تتعهد بها الدول على ضوء واجباتها القانونية الدولية ذات الصلة. ويمكن للجمعية العامة، مثلا، أن تطلب إلى المجلس استخدام آلياته لمناقشة موضوع معين بشأن حالة حقوق الإنسان، ثم تقديم تقرير عن المتابعة العملية.

كما يمكن للمجلس أن يقترح على الجمعية العامة مناقشة موضوع معين، ويمكن للجمعية أن تقرر إما أن تعيده إلى المجلس لمناقشته ومتابعته على المستوى التنفيذي، أو أن تقوم هي بمعالجة المسألة بنفسها على المستوى العالمي، بالنظر إلى أهميتها أو طابعها الأساسي. ومن خلال إقامة المجلس واللجنة الثالثة لعلاقة ترابط فعالة وإيجابية في آخر المطاف، فإنهما سيتعززان فيما يقومان به من أدوار، وليس عن طريق الفصل الصارم بين اختصاصاتهما.

وفي الختام، أحرز المجلس تقدما من خلال توطيد إطاره المؤسسي وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الحوار. وهو على الطريق الصحيح صوب وضع نظام دولي للحماية يتسم بالمصداقية والفعالية.

لا يزال مجلس حقوق الإنسان جهازا ناشئا، ومن الطبيعي أن بعض التعديلات قد تكون ضرورية. غير أن ذلك يتطلب منا جميعا أن نوفر له التزامنا الثابت، في نيويورك وفي جنيف. ويمكن الاعتماد على سويسرا في أن تكون إحدى قاطرات التقدم للمجلس.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره الشامل للجمعية العامة اليوم (A/63/53). ونشيد بانتهاء المجلس من عملية بناء

بلدان محددة يتنافى مع ولاية مجلس حقوق الإنسان، ويقوض اختصاصه وسلطته.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان اليوم، ونحن في ظرف حرج نواجه فيه تحديات حقيقية في مجال حقوق الإنسان في العديد من أنحاء العالم، أن يعتمد على مبادئ الموضوعية والتعاون والشفافية والتوافق في الآراء، وأن يقوم بتصحيح النقائص التي كانت تشوب الجهاز المعني بحقوق الإنسان في الماضي. وبالتالي، نعرب عن تصميمنا على مواصلة تعاوننا البناء مع المجلس في سبيل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

السيد كوستيا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني للسفير مارتن ايهوموييهي على عمله بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان. وهو يتحمل مسؤولية قيادة المجلس خلال فترة سيتعين فيها علينا أن نبين إضفاء طابع مؤسسي على المجلس، وعمله على نحو يمكن أن نسميه طريقة عادية لن يعنيا العودة إلى ما كان عليه في الماضي. وذلك أحد التحديات التي سأتناولها لاحقا في بياني. ونتمنى له كل التوفيق في عمله، ونؤكد له كامل تعاوننا. ونحن على يقين بأنه سيحتاجه. فقد كنت في مكانه وأعرف جيدا ماذا أقصد.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به سفير فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بشأن نتائج عمل المجلس، والبيئة التي أنجز فيها ذلك العمل خلال آخر دورة، والتحديات التي سيتعين على المجلس، وعلى الدول الأعضاء خاصة، مواجهتها في الأشهر القادمة.

(تكلم بالعربية)

لقد اتخذ قرار إنشاء المجلس قبل سنتين ونصف في هذه القاعة بالذات. وإنه لأمر جيد أن يتم تناول التقرير

وفي ذلك الصدد، تشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل طفرة في الأنشطة الحكومية الدولية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وجدوى هذه الآلية تتجلى في أنها تكفل اتسام عمل جهاز الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان بالعالمية، والموضوعية، وعدم الانتقائية، والحياد. وينبغي للأداء الفعلي للآلية، في سياق منطقي، أن يمكن جهاز حقوق الإنسان من العمل بصورة تتجاوز المصالح السياسية. ونقدر تلك الدرجة من الشفافية والنظر على نحو بناء في الحالات قيد الاستعراض الدوري الشامل، خلال المناقشة بشأن التحديات المقبلة، حيث أنه في أي دولة من الدول، هناك دوما مجال للتحسين.

ويرى وفد بلدي أنه لا بد للجنة الثالثة، بحكم صلاحياتها، من أن تولي، في الوقت المناسب، مزيدا من الاهتمام لعملها وولايتها المحددين، ولعمل مجلس حقوق الإنسان وولايته أيضا. وينبغي للجنة الثالثة، من حيث المبدأ، أن تركز أساسا على المداولات والمناقشات ذات المنحى السياسي بغية تقديم توصيات بشأن السياسة الاستراتيجية إلى الجمعية العامة، التي ستوجه، بدورها، المجتمع الدولي، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، لدى مواصلة تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وفي ذلك السياق، تدرج الاقتراحات المتعلقة بالنظر في حالات بلدان محددة، تماما، ضمن اختصاص مجلس حقوق الإنسان وآليته ذات الصلة.

إن مجلس حقوق الإنسان جهاز الأمم المتحدة المختص والمتخصص الذي يتحمل مسؤولية النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. وفي سياق منطقي، سيتمكن التشغيل السلس وبدون عراقيل لآليات مجلس حقوق الإنسان، لا سيما الاستعراض الدوري الشامل، الجهاز المعني بحقوق الإنسان من أداء عمله بحياد وتيقظ واتساق. وتعتقد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء أن ما يجري في الجمعية العامة من تقديم انتقائي لقرارات بشأن حقوق الإنسان في

ثانياً، تركز السلوك العام لأعضاء المجلس والمراقبين لديه، أساساً، على نهج عملي قائم على إيجاد الحلول لاتخاذ إجراء، لا سيما عندما كانت عملية الانتهاء من بناء المؤسسات معرضة للخطر. واكتسب الحوار فيما بين مختلف المناطق وبعض أوجه الاستعداد لتجريب خيارات مبتكرة أهمية أساسية في ذلك الصدد. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بغية تعزيز مقاومتنا أمام إغراء تسييس المناقشة وتوسيع نطاق النهج التعاوني بشأن المسائل الموضوعية.

وقد نجد بعض التطورات المشجعة بشأن الاستعراض الدوري الشامل. والـ ٣٢ بلداً التي شاركت في الممارسة أخذته على محمل الجد أيضاً. وقيل أكثر من مرة إن آثار الاستعراض يمكن أن تُجسد في الميدان حتى قبل الانتهاء من الاستعراض ذاته. وقد تمكنا من ذلك نتيجة لما قامت به مختلف البلدان من تحضيرات للعملية. وبالمثل، قبلت الدول قيد الاستعراض معظم التوصيات. ويشكل ذلك الأمر فعلاً خطوة هامة إلى الأمام، لأنه ينطوي على التزام رسمي بالعمل على تنفيذ تلك التوصيات.

ثالثاً، يواجه المجلس العديد من التحديات، من بينها كفاءة مصداقيته. فحقوق الإنسان ليست مجرد أمور تجريدية، والكلمات الحكيمة لإليانور روزفلت، التي كثيراً ما استشهد بها، تذكرنا بهذه الحقيقة البسيطة. ومن ذلك المنطلق، يجب على المجلس ألا يتجاهل الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، ويجب ألا يُنظر إلى أي محاولة لعرضها على المجلس بوصفها دلالة على الانتقائية.

ورثة تحد آخر يتمثل في كفاءة فعالية الإجراءات التي يتخذها المجلس. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، إجراء مناقشات واتخاذ قرارات مركزة، قرارات تشمل خطوات ملموسة يمكن قياسها، ومتابعة القرارات والالتزامات. وتقييم تنفيذ قرارات المجلس يجب أن يصبح ممارسة عادية، وفي

السنوي للمجلس في الجلسة العامة للجمعية العامة. وقد يدل هذا على أننا نسير حقاً على الطريق الصحيح ولمنح حقوق الإنسان مكانتها المناسبة، إلى جانب قضايا السلام والأمن والتعاون، وهي الأركان الثلاثة للأمم المتحدة. ونؤيد ما استمعنا إليه من كلمات في الجلسة الثانية والثلاثين للجنة الثالثة، يوم الجمعة الماضي. ونحن نشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لتناول التقارير السنوية القادمة في الجلسة العامة لجمعيتها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن نتائج العمل الذي تم إنجازه خلال الدورة الثانية للمجلس معروفة، ولا حاجة إلى تكرارها. غير أنه من الجدير تسليط الضوء على بعض الجوانب.

أولاً، لقد تم الانتهاء من عملية بناء المؤسسات واتخذت القرارات بشأن مسائل هامة وحساسة للغاية، مثل التشغيل الفعلي للاستعراض الدوري الشامل، واستعراض ولايات الإجراءات الخاصة وترشيدها وتحسينها، وتعيين أصحاب التفويضات. وتشكل تلك الآليات الثلاث ابتكارات في مشهد جهاز الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، ونعرف جميعاً حق المعرفة ما ينبغي أن نفعله عندما تقوم الحاجة إلى التغيير الذي طالما انتظرته المنظمات المتعددة الأطراف.

ووسع المجلس نطاق استخدام الأدوات التي وضعت منذ فترة. ولأول مرة، عُقدت دورة استثنائية بشأن مسألة مواضيعية. وبالمثل، أصبحت حلقات المناقشة جزءاً من فقرات منطوق مختلف القرارات. واتضحت بعض المسائل الإجرائية، بينما ارتقت مسائل أخرى - مثل الحوار التفاعلي مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل المجلس - إلى مركز الممارسة المتبعة.

٢٤ بلدا من جميع مناطق العالم، إلى تعزيز الصكوك القائمة في ذلك المجال. وتوفر المبادرة القدرة على التنبؤ بالأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان وإطارا ملموسا لتحقيقها. ونعزم إطلاق الأهداف الطوعية المتعلقة بحقوق الإنسان خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي سَتُعقد في جنيف، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

ويجسد إنشاء مجلس حقوق الإنسان الهدف المتفق عليه، المحدد في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وهو تعزيز الصكوك والوسائل المتعددة الأطراف للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، التي تشكل، إلى جانب التنمية والسلام والأمن، أحد أركان الأمم المتحدة. ولدى الوفاء بالالتزام الذي تعهد به قادتنا عام ٢٠٠٥، ينبغي أن نبقي على الزخم الحالي، ونواصل السعي إلى تعزيز المجلس.

وقد أثبتت التجربة أنه يتعين علينا - نحن البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو - أن نواجه صعوبات وحساسيات خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وينبغي أن نقر بتلك الصعوبات والحساسيات، وأن نكافح من أجل معالجتها بروح بناءة وتعاونية. وعلينا أن تنفّذ توجيه اللوم وتبادل الاتهامات لمجرد تحقيق مكاسب سياسية. فهذه الممارسات لا تنهض بحقوق الإنسان، بل تحمي المصالح المكتسبة.

وبدلا من تبادل الاتهامات تكرارا وجهارا، ينبغي أن نزيد من استخدام المفاوضات باعتبارها سبيلا للتقريب بين الآراء المتعارضة. ونعتقد حازمين بأن التعاون، بدلا من المواجهة، هو أفضل وسيلة لتحقيق الهدف المتوخى، الذي ينبغي أن يتمثل دوما في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن نستتير بالحوار والتعاون لتحقيق ذلك الهدف.

الوقت ذاته، ينبغي التمييز بين الآليات الجديدة ومحاولات تغييرها مباشرة بعد اعتمادها.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أناقش ما أسميته في مستهل هذا البيان، بما كان معتادا في الماضي. لقد حل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان، وما ينبغي أن نفعله الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو استبدال عقلية اللجنة بنهج جديد. وبينما يطور المجلس ممارسته الاعتيادية، يجب عليه وعلى المراقبين لديه، تفادي الانزلاق إلى ما كان معتادا عليه في الماضي. فالأخطاء التي ارتكبتها اللجنة لا تزال عالقة في الأذهان، مثلها في ذلك مثل تلك البرقة التي تريد أن تصير فراشة جميلة بدون أن تمر بالمرحلة اللازمة لذلك التحول.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ

ذي بدء، أود أن أشكر السفير مارتن أوهمويهي على عرضه لتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/63/53)، وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي للطريقة المتقنة والشاملة التي أدار بها عمل المجلس في دورته التاسعة.

وبعد أن انتهى المجلس من المرحلة الأولية لإعادة التنظيم في إطار تشكيلة جديدة، بدأ بعملية توطيد دوره المركزي في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتضمن تقرير المجلس معلومات عن المناقشات المكثفة التي دارت بشأن مختلف المسائل الملحة المدرجة في جدول أعماله. كما يجسد الإسهامات الهامة التي قامت بها الدول الأعضاء، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

لقد سعى الوفد البرازيلي إلى المشاركة الفعالة في عمل مجلس حقوق الإنسان. وبأدرنا إلى تقديم مشروع القرار بشأن الأهداف الطوعية المتعلقة بحقوق الإنسان، الذي اعتمد بتوافق الآراء. وتسعى تلك المبادرة، التي أيدها

الأطراف برمته العمل باتساق وفعالية. وفي ذلك الصدد، لا نزال نعتبر أن الجلسة العامة للجمعية العامة هي المحفل المناسب للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان.

ونواجه هذه الأيام العديد من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويشكل الإحساس بزيادة التعصب قلقا بالغا للحكومة البرازيلية. وفي الوقت الذي تفرض فيه قوانين متزايدة الصرامة على المهاجرين، ينبغي ألا نعيد عن الالتزام بالقيم الأساسية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون ذلك الأمر جزءا من حوارنا بغية إيجاد التفاهم المتبادل، والتغلب على تلك التحديات.

كما أننا نعيش لحظة خطيرة على نحو خاص بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية. والبلدان النامية هي أشد البلدان معاناة من الآثار الحادة للأزمة المالية، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق حقوق الإنسان. وينبغي أن نسعى إلى كفالة عدم تحمل البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بصورة خاصة، عبء الأزمة التي لم تكن مسؤولة عنها.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ

ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص امتناني لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير مارتن ايهومويهي، ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية، على جودة تقرير المجلس (A/63/53)، وعلى الطريقة النموذجية التي قاد بها الهيئة التي يولي بلدي أهمية قصوى لتعزيزها.

ويعرب وفد بلدي عن ارتياحه لصيغة التوافق في الآراء التي تم اعتمادها بشأن النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان في جلسة عامة للجمعية العامة، مما مكن اللجنة الثالثة أيضا من النظر في التوصيات التي أعدها مجلس حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أننا غير راضين تماما على ذلك الحل التوفيق، فهو حل وسط يمكن استنساخه في السنوات

ويجب ألا تكون هناك أي مسائل غير قابلة للتفاوض في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان.

ووفدي على اقتناع بأن أفضل سبيل لتحسين أساليب المجلس وعملياته هو الانخراط التام فيه. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نستخدم، على نحو جيد، الآليات القائمة مثل الاستعراض الدوري الشامل. وكون الاستعراض آلية شاملة وغير انتقائية، فهو أداة مجدية لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وبما أن آلية الاستعراض صارمة النهج وبناءة، فقد أوجدت بيئة تتسم بالمساواة. وتتيح لنا الفرصة للتسليم بأوجه قصورنا، وتشاطر قصص نجاحنا، وتقديم الحلول. وإن ما ينبغي أن يوجه ممارسة الاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن تستنير بالتعاون، لا تبادل الاتهامات.

وينبغي أن نسعى إلى أكثر من ذلك، أي أن نحدد الصعوبات ونقدم التوصيات. وينبغي للمجلس أن يوفر الحلول ويساعد الشركاء في التغلب على التحديات القائمة. وينبغي للدول الأعضاء أن تضع خطة إيجابية للمجلس باعتماد الفرصة التي تتيحها لنا آلية الاستعراض.

والبرازيل على استعداد لاتخاذ تدابير ملموسة بغية مساعدة الدول الأعضاء المهتمة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. ونحن على استعداد لتشاطر تجاربنا، وأفضل الممارسات لدينا، مع البلدان النامية المهتمة، من خلال مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونعتقد أن هذا النهج يمكن أن يكون بناء، وأن يقوم بدور مركزي في تعزيز مجلس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا بد من تنفيذ الأهداف المحددة في القرار ٢٥١/٦٠ وفي مجموعة التدابير المؤسسية التي اعتمدت في العام الماضي.

وينبغي أن تتفادى التداخل فيما بين وظائف هيئات الأمم المتحدة، حتى تكفل نظام حقوق الإنسان المتعدد

اهتمامه، والنظر في العديد من المسائل المواضيعية المدرجة في جدول أعماله.

ويشكل إطلاق الآلية الجديدة للاستعراض الدوري الشامل مبرراً آخر لشعور وفد بلدي بالارتياح والأمل. وأثبتت تلك الآلية المبتكرة للتو أنه من الممكن النظر في حقوق الإنسان بطريقة محايدة وخالية من التسييس. ويشكل تنوع الـ ٣٢ بلداً الأولى، التي تم النظر في حالاتها في إطار تلك الآلية، ضماناً مرضية لفعالية آلية الاستعراض الدوري الشامل.

ويتفق مع أعضاء الجمعية على أن الآلية لن تسهم حقاً في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، إلا إذا سمحت بإجراء حوار موضوعي وشفاف وبناء بين سائر أصحاب المصلحة. ومن مسؤوليتنا أن نضافر جهودنا لتحقيق ذلك الهدف، بما أن العمل السلس للآلية سيحدد بصورة كبيرة مصداقية مجلس حقوق الإنسان.

والواقع أن آلية الاستعراض الدوري الشامل لن يتم تقييمها إلا بعد تنفيذ التوصيات التي أعدت خلال تلك الدورات. ولذلك السبب، يدعو وفد بلدي إلى تخصيص ما يكفي من الموارد للصندوق الذي أنشئ بغية تلبية ما يلزم من المساعدة التقنية التي حُدِّت في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتستعد السنغال فعلاً لاستعراض حالتها عام ٢٠٠٩ من جانب آلية الاستعراض الدوري الشامل، وهي تتوق إلى تنفيذ التوصيات التي ستبثق عنه.

إن التقدم المحرز والمشجع في عمل مجلس حقوق الإنسان ينبغي ألا يؤدي بنا إلى إغفال الطريق الطويل والشاق الذي ينتظرنا، لكفالة استجابة هذه الهيئة لآمالنا وتوقعاتنا. والتناقضات التي لوحظت هنا وهناك، والتي تجسد فعالية حوارنا، يجب ألا تقوض مطلقاً تصميمنا أو رغبتنا

القادمة، بينما ننتظر استعراض حالة مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠١٠.

إن النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان، الذي يصادف لحسن الطالع الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتيح لي الفرصة لأؤكد مجدداً التزام السنغال بمبادئ عالمية جميع حقوق الإنسان، واستقلاليتها، وعدم قابليتها للتجزئة، وهو ما ينبغي أن نستنير به في ما نتخذه من مبادرات وقرارات داخل المجلس.

وبعد مضي ثلاث سنوات تقريبا على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، يعطينا أسباباً موضوعية للأمل، ويدعمنا في اختيارنا التاريخي لمعالجة أوجه القصور التي كانت تعترى لجنة حقوق الإنسان السابقة، من خلال استبدالها بهيئة أكثر مواءمة للسياق الدولي الحالي. والنتائج الواعدة التي حققتها تلك الهيئة الناشئة التي نستلهم منها بحق قدراً هائلاً من الأمل والتطلعات الكبيرة، توفر لوفد بلدي أسباباً موضوعية للارتياح، وتدعم اقتناعه بأن مستقبلاً مشرقاً ينتظر مجلس حقوق الإنسان.

والواقع أن التقدم الذي أحرزه المجلس خلال ثلاث سنوات من وجوده يكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى أن هذه الهيئة الجديدة انتهت من وضع هيكلها المؤسسي ضمن الجدول الزمني المقترح، من خلال عقد الدورة الافتتاحية للجنة الاستشارية في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

غير أن الأفضل من ذلك هو أن ما اعتمده مجلس حقوق الإنسان من قرارات خلال دوراته العادية التسع ودوراته الاستثنائية السبع، بما في ذلك الدورة التي خُصِّصت في أيار/مايو ٢٠٠٨ للأزمة الغذائية العالمية، يشهد بشكل واضح على فعاليته، ويدل، إن كانت هناك حاجة إلى دليل، على قدرة المجلس على الاستجابة للحالات التي تسترعي

وبعد مرور ثلاث سنوات على إنشاء المجلس أصبحت لديه الأدوات اللازمة لمعالجة الأمور الأساسية التي أوكلت إليه. فهو لم يشرع في آلية الاستعراض الدوري الشامل فحسب، وهي بلا شك أحدث الأدوات التي يملكها وأكثرها بعثاً للأمل، وإنما أوشك أيضاً على الانتهاء من عملية استعراض ولايات الإجراءات الخاصة وترشيدها وصقلها.

وفي الوقت نفسه، يدعم المجلس المشاركة النشطة للمجتمع المدني في عمله، ويشجع الدول المرشحة على تقديم الالتزامات والتعهدات الطوعية في مجال حقوق الإنسان.

وترحب المكسيك بتقرير مجلس حقوق الإنسان عن أنشطته، الذي يغطي عمله في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. فخلال ثلاث دورات عادية وثلاث دورات استثنائية عقدت خلال الفترة نفسها، أثبت المجلس بوضوح فعالية صكوكه الجديدة. ومثال على ذلك يمكن النظر إلى استعراضه للحالات الحرجة في مختلف أنحاء العالم واعتماده العديد من القرارات الموضوعية وتحديد عدد من الولايات.

وقام المجلس، في اضطلاع به مهمته المتمثلة في حماية حقوق الإنسان، عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل، بتحليل الحالات في ٣٢ بلداً من جميع أنحاء العالم على قدم المساواة، وذلك بفضل المشاركة والممارسة المستحدثة.

وتبين للمكسيك مدى فائدة تلك العملية على الصعيد الوطني، لأنها مهدت لإجراء حوار هام بشأن حقوق الإنسان بين الجهات الفاعلة ذات الصلة. وانتهى بلدي مؤخراً من إعداد تقريره الوطني، الذي قُدم أمس إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وستقوم آلية الاستعراض الدوري الشامل باستعراضه في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد أعد تقريرنا بناءً على عملية شاملة وواسعة النطاق شملت

في توطيد وتعزيز مجلس حقوق الإنسان. وعلينا أن نواصل السعي إلى إيجاد مجالات التوافق، والعمل معاً لجعل الحوار والتعاون المبدئين الأساسيين لتوجيه عمل تلك الهيئة، وكفالة تمتع الجميع بالعدالة والكرامة.

وفي ذلك الصدد، تعرب السنغال مجدداً عن دعمها لترشيد وتحسين نظام الإجراءات الخاصة، التي تسهم أساساً في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وانطلاقاً من نفس الروح، يدعو وفد بلدي إلى الحصة لدى النظر في مصير بعض الولايات حتى نكفل أن تراعى قرارات المجلس الحقائق في الميدان، وتراعي مصالح جميع أصحاب المصلحة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تأييد وفد بلدي لتوصية مجلس حقوق الإنسان بشأن اعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي سيسهم دون شك في إعادة إرساء التوازن بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد بلدي عن امتنانه لرئيس مجلس حقوق الإنسان، ممثل نيجيريا في جنيف، على عرضه لتقرير المجلس على الجمعية العامة (A/63/53)، تماشياً مع الأهمية التي تستحقها مسألة حقوق الإنسان في جدول أعمال المنظمة.

والمكسيك ملتزمة التزاماً كاملاً بتوطيد مجلس حقوق الإنسان باعتباره الجهاز الرئيسي الذي تنيطه المنظمة بالمسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أدى بلدي دوراً بنّاءاً في المفاوضات التي جرت في الجمعية العامة وأسفرت عن إنشاء مجلس حقوق الإنسان. كما قام بدور نشط في التطوير المؤسسي للجهاز الجديد بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في كفالة فعاليته.

وأود أنؤكد في هذا الصدد أن قبولنا بالحل التوافقي المؤقت الذي تم الاتفاق عليه في المكتب بإحالة التقرير هذا العام إلى الجمعية العامة واللجنة الثالثة معاً، جاء على أساس التفاهم على أن اللجنة الثالثة سوف تنظر وتبت في جميع توصيات مجلس حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التوصيات التي تتعلق بتطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، دون المساس بحق الدول الأعضاء في تقديم قرارات ومقررات في كل من الجمعية العامة واللجنة الثالثة بشأن أي من القضايا الواردة في التقرير.

لقد أطلق إنشاء مجلس حقوق الإنسان كجهاز فرعي تابع للجمعية العامة مرحلة جديدة من العمل المشترك طال انتظارها، بعيداً عن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة. فأسهم في إقامة نظام مناسب لتجاوز العقبات التي كُبلت في السابق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك من خلال توحيد معايير التعامل وانتهاج أسلوب تعاوني بناءً مع قضايا حقوق الإنسان يقوم على تقديم المشورة والدعم الفني والمالي اللازم بناءً على طلب الحكومات، واستناداً إلى مسؤولية الحكومات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها كافة، وهو الأساس الذي أرسته وثيقة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعززته إطلاق آلية الاستعراض الدوري.

ولا شك أن تزامن مناقشة تقرير المجلس هذا العام مع الاحتفال بالذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل مناسبة هامة لإعادة التأكيد على المبادئ السامية والمعايير الدولية التي أجمعنا عليها لتمثل ركيزة توحيد الجهود الدولية، وللتذكير بالتزامنا بموجب الميثاق والآليات الدولية التي تم إقرارها بالعمل على ترسيخ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان للجميع دون استثناء، دون تغليب للاهتمام بأحد أركان حقوق الإنسان على حساب غيره.

السلطتين التشريعية والقضائية و ٢٩ من إدارات الحكومة المكسيكية وإجراء مشاورات مع المجتمع المدني.

وهذا العام، واصل المجلس القيام بأنشطته الهامة المتمثلة في وضع المعايير. ويعد اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خطوة تاريخية في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما ذكرنا في بياننا في وقت سابق أمام اللجنة الثالثة، سيعطي اعتماد الجمعية العامة لذلك الصك بعداً جديداً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي سيضعها في نهاية المطاف في مصاف الحقوق المدنية والسياسية.

وتدعو المكسيك إلى التنسيق الفعال في العمل بين الجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الثالثة، ومجلس حقوق الإنسان، من أجل تجنب التداخل وضمان التخصص. ونحث جميع البلدان على المشاركة بنشاط في ذلك الجهد. ونناشد المجتمع الدولي، في ضوء الاستعراض المقبل لعمل المجلس في عام ٢٠١١، مضاعفة جهوده لزيادة تعزيز ذلك الجهاز ورفع مكانته داخل المنظمة. ومن المقدر لمجلس حقوق الإنسان القيام بدور هام وكبير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

السيد إدريس (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيد السفير مارتين يوهومواي، رئيس مجلس حقوق الإنسان على بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، الذي يأتي بعد بيانه القيم الذي قدمه الأسبوع الماضي في افتتاح المناقشة العامة باللجنة الثالثة حول تقرير المجلس باعتبارها الجهاز التفاوضي للجمعية العامة وذراعها الفني المعني بتناول كافة القضايا المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في إطار يضم كافة الدول الأعضاء بالمنظمة.

والتنافر، أو محاولات خلق هياكل موازية للمجلس، مثل توسيع سلطات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان دون مبرر، أو من خلال تعيين مسؤولين عن مراقبة أوضاع حقوق الإنسان ضمن مكاتب البرامج الإنمائية للأمم المتحدة بالدول النامية، بما يخل بمبدأ المساواة في مراقبة حالة حقوق الإنسان في الدول كافة بغض النظر عما إذا كانت من الدول المتقدمة النمو أو الدول النامية.

وذلك يستدعي العمل بالتوازي في إطار الأمم المتحدة على تعزيز آليات الإنذار المبكر، استنادا إلى معلومات موثقة وغير ميسّسة، وتعاون الدول مع بعثات تقصي الحقائق التي ينشئها المجلس للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في حالات الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والتراعات. فمسيرة المجتمع الدولي نحو ترسيخ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والشعوب لن تكتمل ما لم نتخلص بالكامل من الانتقائية والتسييس والمعايير المزودة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والشعوب، وعلى رأسها الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ومن هذا المنطلق، ينبغي ضمان استمرارية دور المجلس في ضمان احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحقق من وفاء إسرائيل بجميع التزاماتها الدولية، بما في ذلك التزامها بالتعامل والتعاون الكاملين مع المقرر الخاص ولجان تقصي الحقائق التي يشكلها المجلس للتحقيق في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالسماح لهم بالقيام بالزيارات الميدانية المطلوبة، وتنفيذ التوصيات التي يعتمدها المجلس بناء على هذه الزيارات، وآخرها لجنة تقصي الحقائق الرفيعة المستوى برئاسة الأب ديزموند توتو للتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في بيت حانون. وتؤيد مصر في هذا السياق توصية مجلس حقوق الإنسان بعقد جلسة خاصة في الجمعية العامة في

وفي الوقت الذي ترحب فيه مصر بالتقدم في مجال التطبيق العملي للإطار المؤسسي الذي تم إرساؤه لعمل المجلس العام الماضي، فضلا عن التطور الإيجابي في استعراض ولايات الإجراءات الخاصة وبلورة آليات التعامل مع الشكاوى وإقامة منتدى الأقليات، فإنها تحرص أيضا من خلال عضويتها الحالية بالمجلس على دعم تطور نشاطه باستمرار ليتواءم دوره مع الآمال العريضة المعقودة عليه في إطار من التكامل بين دور المؤسسات الوطنية والمجتمع الدولي من جانب وسائر آليات حقوق الإنسان الأخرى القائمة من جانب آخر.

ويتطلب تعزيز سعيينا المشترك للارتقاء بحقوق الإنسان في العالم أجمع، وصولا إلى جعلها قاسما مشتركا يضم المجتمعات كافة، أن نتعاهد جميعا على الالتزام بتطبيق آلية الاستعراض الدوري المستحدثة على جميع الدول على قدم المساواة ودون استثناء، وذلك في إطار تفاعلي بناء بمشاركة المنظمات غير الحكومية وكل طوائف المجتمع المدني. كما يضع علينا التزاما بالتصدي بكل حزم لما نلمسه من نزعات لدى البعض إلى تنصيب أنفسهم أوصياء على حقوق الإنسان في العالم من منطلق إحساس واهم - دون سند موضوعي - بالتفوق وبسمو قيمهم وثقافتهم ونظم العدالة الاجتماعية والنظم القانونية ومعايير حقوق الإنسان لديهم على ما سواها. كما يتطلب ذلك احترام التوازن المؤسسي القائم بين الأجهزة الرئيسية بالمنظمة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا)

ويقتضي ذلك أيضا احترام اختصاصات مجلس حقوق الإنسان من خلال الامتناع عن طرح قرارات في اللجنة الثالثة تستهدف دولا بعينها، مما يؤدي إلى الصدام

وختاماً، مصر تأمل في أن يستمر العمل المشترك لتعزيز المفهوم التعاوني في تناول المجتمع الدولي قضايا حقوق الإنسان، كافة، وذلك على أساس من الاحترام المتبادل، وفي إطار من الالتزام بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، واحترام مبادئ القانون الدولي، والتكامل بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يمكن المجلس من الاضطلاع بدوره المأمول على أكمل وجه وأداء رسالته السامية التي أنشئ من أجله، ويعزز جهودنا المشتركة نحو ترسيخ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان للجميع دون استثناء.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):

تشارك نيوزيلندا الآخرين في الإعراب عن تقديرها للسفير يوهومواي على تقريره عن الدورة الثانية لمجلس حقوق الإنسان (A/63/53). كما نشكر السفير كوستيا على عمله بوصفه الرئيس السابق للمجلس. وتود نيوزيلندا أن ترى المجلس وهو ينهض بولايته للوصول إلى كامل إمكاناته في الاستجابة بسرعة وفعالية لحالات حقوق الإنسان، بينما يعزز التعاون والحوار المفتوح والشامل بين البلدان المعنية.

وبوسع المجلس أن يساعد الدول في أن تعالج بفعالية الفجوات بين المعايير المنصوص عليها في المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والحقائق اليومية التي تواجه الأفراد. ونيوزيلندا، تعبيرا عن التزامها بحقوق الإنسان، ستترشح لخوض انتخابات عضوية مجلس حقوق الإنسان التي ستجري في العام القادم. ونأمل أن نكون أول عضو في المجلس من منطقة المحيط الهادئ.

إن المجلس يوفر فرصة للتركيز على الابتكار وتبادل الممارسات الفعالة في أعمال حقوق الإنسان. ويوضح التقرير عن الدورة الثانية تطور قدرات المجلس الناشئة المتعلقة بتعزيز

أقرب فرصة لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق في مذبحه بيت حانون بمشاركة أعضاء اللجنة.

وبالتالي، يتطلب الأمر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ جميع أنشطة المجلس، جنباً إلى جنب مع دعم أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتمكينها من تقديم الدعم الفني والمشورة اللازمين للدول الأعضاء، وتوفير المساعدة اللازمة للدول في مجال بناء القدرات، بما يحقق تكامل دور المفوضية مع دور مجلس حقوق الإنسان وتكامل دور المجتمع الدولي مع دور الحكومات الوطنية.

مما لا شك فيه أن اعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بناء على توصية مجلس حقوق الإنسان وبعد اعتمادها في اللجنة الثالثة، يمثل خطوة هامة نحو استعادة التوازن في الاهتمام الدولي بجميع أركان حقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع الحقوق المدنية والسياسية، ونحو تلبية تطلعات شعوب العالم نحو الإنفاذ الفعال للحق في التنمية، باعتباره أحد الحقوق الرئيسية التي ترتبط جذرياً بغيرها من الحقوق. ونأمل في أن تساهم تلك الخطوة الهامة في تعزيز الجهود الرامية إلى تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب وتوفير مستويات معيشة أفضل للشعوب، تساهم في الارتقاء بحقوق الإنسان، للفرد والمجتمعات على السواء، ومناهضة أشكال التمييز كافة حول العالم على أساس العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين، في إطار متابعة تنفيذ التزاماتنا المشتركة وفقاً لإعلان وبرنامج عمل ديربان، خاصة فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة والأقليات والمهاجرين وغيرهم من الفئات التي تواجه درجات متفاوتة من التهميش في مجتمعاتها، وذلك دون فرض مشروطيات تهدف إلى إقحام مفاهيم خلافية لا تأخذ في الاعتبار اختلاف النظم الاجتماعية والثقافية والقيمية للمجتمعات، أو ربط تلك المفاهيم بمساعدات وبرامج التنمية.

بمساعدة مملكة تونغا في إعداد تقريرها بشأن الاستعراض وستقوم نيوزيلندا باستضافة حلقة دراسية في مطلع ٢٠٠٩ لتبادل فيه بلدان المحيط الهادئ الآراء بشأن الاستعراض الدوري الشامل وتنخرط في أنشطة بناء القدرات.

ثمة تطورات إيجابية عديدة في أساليب عمل المجلس، كما هو حال أي جهاز جديد، وستستمر أساليب العمل تلك في التطور وهو ينشئ ممارسات روتينية ويتعلم إدارة حجم العمل. ونحن نرحب في زيادة الشفافية للجلسات، بما في ذلك استخدام شبكة الإنترنت ومما يشجعنا زيادة الانفتاح في التفاوض على القرارات.

ومع ذلك، تشعر نيوزيلندا بالقلق إزاء العبء المتزايد الذي يقع على كاهل الوفود الصغيرة ويقوض من فعالية مشاركتها في المجلس وأفرقة العمل التابعة له. وعند هذا المنعطف، نأمل أن ينظر المجلس في إمكانية إعداد برنامج عمل يكون أكثر قابلية للتكهن والتنفيذ، ومعالجة ظاهرة تعدد الجلسات، وتحديد الطرق الكفيلة بترسيخ ثروة المعلومات التي تتناولها في دوراتها الخاصة.

إننا نحض المجلس على أن يخطو نحو اعتماد برنامج عمل سنوي واضح وقابل للتنبؤ كما نشجع على القيام بمزيد من العمل من أجل الاستغلال الأمثل للوقت المتاح لاجتماعات أفرقة العمل وتبسيط النصوص والتركيز مجددا على تنفيذ المعايير المتفق عليها بدلا من تكرار الحديث عن المعايير المتفق عليها.

إن نيوزيلندا ترى أن في مقدور المجلس أن يساهم في التنمية والأمن من خلال التطبيق الفعال لحقوق الإنسان. وإذا ما انتخبنا لعضوية المجلس في العام القادم، سنساهم بكل ما وسعنا في تحقيق هذا الهدف بطريقة بناءة ومنصفة وتتسم بالوضوح.

ولايته وحمايتها. وبلاستفادة من الأسس التي وضعت في مجموعة بناء المؤسسات التي لم تعتمد إلا في العام الماضي، شهد المجلس توطيدا هاما لمؤسساته وآلياته، ولا سيما في تحديد الولايات بموجب نظامه للإجراءات الخاصة، بما في ذلك الولايات المتعلقة بحالات معينة لحقوق الإنسان وبدء الاستعراض الدوري الشامل.

إن الاستعراض والتقييم عنصران حاسمان في التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، ترحب نيوزيلندا أيما ترحيب بإنشاء الاستعراض الدوري الشامل. نأمل أن يساعد الاستعراض الشامل والمنتظم لكل بلد، من خلال الاستعراض الدوري الشامل، بالإضافة إلى عملية تقديم التقارير بصفة أكثر شمولاً وتحديدًا في إطار الهيئات المنشأة بمعاهدات، أن يساعد على ردم الهوة بين السياسة والممارسة. إننا في نيوزيلندا نتفحص حاليا أداءنا في مجال حقوق الإنسان استعدادا لمشاركتنا في الاستعراض الدوري الشامل العام المقبل وقد أكملنا مؤخرا جولة من المشاورات المحلية بشأن التقرير الذي سنقدمه.

ولن نتضح لنا جميعا النتائج الحقيقية لهذا الاستعراض إلا بعد مضي بعض الوقت. بيد أننا نرى بصفة مبدئية، أن الاستعراض يمثل فرصة ممتازة. ويشجعنا على ذلك الاعتقاد التطور الذي حدث في نطاق التوصيات التي نشأت من الجلستين الأوليتين. إننا نحث الدول على التمسك بالتزامها بالعملية وذلك بتنفيذ تلك التوصيات.

إن تبادل الممارسات الفعالة، وتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات والمساعدة الفنية جوهريان لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وبالنسبة لنيوزيلندا، البلد الذي ينتمي لمنطقة المحيط الهادئ، نتوقع أن ييسر ذلك الاستعراض الحوار مع جيراننا في منطقة المحيط الهادئ بشأن حقوق الإنسان. وقد أسعدنا أن قمنا في وقت سابق من هذا العالم

عندما خضعت غانا للاستعراض في أيار/مايو ٢٠٠٨، انتهز وفدها الفرصة لإحاطة المجلس عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لجعل غانا مجتمعا يتسم بمزيد من التسامح، بما في ذلك ضمان الاحترام المتزايد لحكم القانون، وعن الخطوات الجبارة التي قطعتها نحو الحكم الديمقراطي، والإصلاحات التي أدخلتها بغية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لتحسين حياة الأطفال والنساء والقطاعات المهمشة من المجتمع في جملة أمور. كذلك خاطب الوفد المجلس بشأن الجهود المبذولة لمعالجة طريقة التفكير الاجتماعية والتقليدية التي كانت وراء الإساءة لحقوق الإنسان والفقر وبشأن الخطوات التي أُنخذت لتفعيل التعاون بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع الدولي.

كذلك قدم وفدنا موجزا للتحديات التي تواجه حكومتنا، وبخاصة فيما يتعلق بالترويج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والعمالة، كما قبل معظم التوصيات التي صدرت عن الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. إن الحكومة ملتزمة بكفالة تنفيذ تلك التوصيات.

تعلق غانا أهمية كبرى على آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعتقد أنها توفر وسيلة فعالة لإحراز تقدم نحو قدر أكبر من المسؤولية نحو حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الدروس الهامة المستقاة من الدورات الأولى لعملية الاستعراض، بما في ذلك الحاجة إلى أن تأخذ الدول المقدمة للتوصيات في الاعتبار التطورات الدستورية والخواص الثقافية للدول المشمولة بالاستعراض.

ومن الضروري أيضا أن يتقيد المجلس بالمبادئ التوجيهية المتضمنة في النص المتعلق ببناء المؤسسات لضمان الصبغة العالمية والشفافية والموضوعية وتحاشي الانتقائية عند النظر في مسائل حقوق الإنسان. إن مثل هذا التوجه كفيل

على المجلس ألا يسمح للمناقشات بشأن مسائل حقوق الإنسان المعقدة أن تعيق التقدم في جدول الأعمال الأوسع لحقوق الإنسان حيث التعاون وتوافق الآراء ما برحا القاعدة، وحيث بوسعنا ويجب علينا، أن نحسن معايير التنفيذ.

إننا نتوجه بأنظارنا إلى المجلس لتوفير القيادة في الممارسات الفعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما في ذلك معالجة الأولويات المتضاربة في تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان وتقديم التقارير بشأنها. ونحن جميعا نتطلع للوفود لتركز على تطبيق المعايير التي اتفقنا عليها في الـ ٦٠ عاما الماضية، وهي معايير شاملة وقوية وعالمية.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يوفد وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن تقديره للسفير يوهومويهي، رئيس مجلس حقوق الإنسان للبيان الذي أدلى به في الجمعية العامة.

إننا بوصفنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، يسعدنا أن نلاحظ أن حزمة تدابير بناء المؤسسات التي اعتمدها المجلس قبل عام انتقلت الآن إلى المرحلة العملية لمختلف آلياته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

ومن دواعي الغبطة أيضا أن نلاحظ أن أول مجموعة مؤلفة من ٣٢ دولة، بما فيها غانا، قد خضعت لاستعراض تلك الآلية. إننا نرى أن هذه العملية ابتكار قيّم يهدف إلى إزالة العقبات من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بصورة كاملة. والمساعدة في تعزيز قدرات الدول على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والمساهمة فيها عن طريق الحوار والتعاون بغية منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):

أخاطب هذا الجمع في الجمعية العامة بمزيد من الجزع وخيبة الأمل. إننا اليوم ننظر في التقرير الثاني لمجلس حقوق الإنسان وهو تقرير يعكس مدى انحراف المجلس عن مبادئه التأسيسية المتمثلة في الحياد والعالمية واللاانتقائية التي أسس عليها.

أحيانا لا تتمثل المأساة في الألم الذي نعانيه، لكنها هي في الفرص التي نفوتها. ويأتي تقرير اليوم برهانا ساطعا على الفرص التي بددها مجلس حقوق الإنسان بل - إن جاز لي القول - المجتمع الدولي بأسره. إننا جميعا شهود على جهاز الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان وهو يستهدف إسرائيل بطريقة مهووسة وتمييزية. ولا يسعنا إلا أن ننظر ذاهلين إلى المجلس وهو يتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العالم ويلتزم الصمت في أفضل الحالات، ويثني على بعض من أقسى الدكتاتوريين وأشداهم بطشا.

منذ أن تدارسنا تقرير العام الماضي، اعتمد مجلس حقوق الإنسان سلسلة من سبعة قرارات تدين إسرائيل. ولم يتعرض أي بلد من البلدان الأعضاء الـ ١٩١ في الأمم المتحدة لهذا الاهتمام السلبي وغير العقلاني. ويفتقر كل حكم على إسرائيل إلى أدنى مظاهر الموضوعية، تلك الموضوعية التي يفترض أن يكون المجلس مبنيا عليها. بالإضافة إلى ذلك، شهد العام المنصرم دورة استثنائية أخرى ضد إسرائيل ومن وجهة نظر واحدة، وبهذا يكون العدد الإجمالي للدورات الاستثنائية التي تستهدف إسرائيل أربع دورات وهو عدد يفوق عدد الدورات الاستثنائية الأخرى مجتمعة. ويبدو أن بعض أعضاء المجلس الثملون بالأغلبية الآلية يتلذذون بإساءة استعمال إجراءات المجلس وآلياته.

وإذ ننظر اليوم في التقرير المضمن في الوثيقة (A/65/53، و Add.1) أناشد كل عضو في الجمعية العامة أن يتوقف هنيهة ليسأل نفسه أو تسأل نفسها بكل أمانة لماذا

تمنع الممارسات الانتقائية والتمييزية التي كانت سببا في فقدان مصداقية اللجنة السابقة، وضمان مصداقية المجلس وتعزيز درجة التزام الدول.

إننا ننصح المجلس، إذا أراد أن يحافظ على روح التعاون التي سادت خلال دورة الاستعراض الأولى، أن يتحاشى ممارسة الضغوط الخفية على الدول للإبلاغ عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل قبل نفاذ فترة السنوات الأربع المنصوص عليها في مجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، على برنامج عمل المجلس أن يشجع فقط على الإبلاغات الطوعية من قبل الدول عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال الاستعراض السابق لدورة الأعوام الأربعة المقررة.

وفي رأينا، أنه بالرغم من اكتمال عملية بناء المؤسسات في دورة المجلس الثانية المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وبالرغم من أن مرحلة التنفيذ قد بدأت في الدورة الثالثة في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ فإن عمل المجلس يمكنه أن يستفيد من تعديل برنامج عمله بغية تطبيق وسائل عمله بصورة سلسلة.

ونتوقع أن يتطور الاستعراض الدوري الشامل ليصبح آلية ذات مغزى تكمل الأنشطة الأخرى للمجلس المتعلقة بالأوضاع على الصعيد القطري، وأن يشكل قيمة مضافة حقيقية لعمله.

لقد أحرز مجلس حقوق الإنسان تقدما قيما. ومع ذلك، على المجلس أن يستمر في تنفيذ ولايته بصورة فعالة وأن يوجه اهتمامه إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان في العالم ويمنع وقوعها. وتتعهد غانا بأن تعمل مع جميع أصحاب المصلحة لإنشاء هيئة قوية وفعالة وذات كفاءة، تكون قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

شأنه أن يكفل الحصانة للإرهاب الفلسطيني الموجه عمدا نحو المدنيين الإسرائيليين. فكيف للمقرر الخاص أن يدعي، على سبيل المثال، أنه يقوم بمهمته باسم حقوق الإنسان بينما تحظر ولايته بشكل منهجي الحديث عن صواريخ القسام التي تستهدف المدنيين في سديروت وعسقلان؟ كيف للمقرر الخاص أن يدعي أنه يدعم القيم العالمية لحقوق الإنسان بينما يلوذ بالصمت المطلق عندما تنتهك حماس أبسط مظاهر حقوق الإنسان في حق شعبها نفسه؟

ومما يضاعف آثار عدم التوازن الذي تتسم به تلك الولاية، حقيقة أنه لم يتم استعراضها أو تمحيصها لأكثر من ١٥ عاما منذ إنشائها في عام ١٩٩٣ بالرغم مما تنص عليه الوثيقة التأسيسية التي بموجبها أنشأ مجلس حقوق الإنسان. إن عدم إجراء أي استعراض لا يرجع إلى انعدام الفرص إذ أنه من المقرر أصلا أن يتم الاستعراض في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر من هذا العام. بل أن المقرر الخاص نفسه قد طالب علنا باستعراض وتحديث ولاية المجلس.

هناك الملايين من البشر في العالم يعيشون تحت وطأة القمع ويستصرخون الحماية من مجلس حقوق الإنسان. وقد أنشئ المجلس أساسا ليصغي لمثل هذه النداءات ويوفر بدائل أفضل للفئات الأكثر تهميشا في العالم، إلا أن هذا الهوس بإسرائيل لأسباب سياسية يحدّ من إمكانيات المجلس الحقيقية.

إن التقرير الذي ننظر فيه اليوم يجسد مجلسا لحقوق الإنسان لا يزال عاجزا عن النهوض بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان بطريقة محايدة وعالمية وغير انتقائية وموضوعية. وفي هذا العام الذي يحتفل فيه العالم بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يُلقى نشاط مجلس حقوق الإنسان بظلال قائمة على التزام المجتمع الدولي باحترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

تلاقي إسرائيل هذه المعاملة اليائسة. أحقا أن تصرف المجلس تجاه إسرائيل يأتي في إطار مكافحة انتهاك حقوق الإنسان في العالم؟ أم أن تلك المعاملة ما هي إلا انعكاس للاتجاهات السياسية داخل المجلس ومجتمع الأمم المتحدة الأوسع؟ الإجابة على هذين السؤالين واضحة أيما وضوح.

إن إسرائيل، بوصفها دولة ديمقراطية، لا تسعى لإخفاء أدائها في مجال حقوق الإنسان، ولا يجب أن تفعل أي دولة ذلك. وفي واقع الأمر، فإن إسرائيل فخورة بالجهود التي تبذلها لدعم المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وللانخراط في مناقشات وحوارات بناءة. بيد أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي وتقبل بذلك بينما يقوم مجلس حقوق الإنسان بتفادي مبادئ الإنصاف والتوازن. لن تبقى إسرائيل صامتا والمجلس يستبق نتائج وخلاصات عمله ويقرر مسبقا، وبطريقة خبيثة ومنهجية، أن إسرائيل مذنبه.

في الوقت الذي تشكل فيه القرارات المتحيزة والدورات الاستثنائية التي تستهدف إسرائيل سببا قويا للشعور بالقلق إزاء مصداقية المجلس، نجد أن الإطار المؤسسي الذي أقامه المجلس ضد إسرائيل يشكل خطرا على نزاهة المجلس وشرعيته. فإسرائيل هي موضوع البند الوحيد في جدول أعمال المجلس المخصص لبلد بعينه. إن استمرار الهوس بإسرائيل يحول أنظار المجلس عن الانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان في العالم ويدل هذا التسييس على إصرار المجلس على تسجيل نقاط سياسية بدلا من توفير الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس يتشبث بولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. إن تلك الولاية قائمة على افتراض مسبق بانتهاكات ترتكبها إسرائيل، وتحول بالتالي دون أن يناقش المقرر الخاص مسألة حقوق الإنسان بتراهة وبطريقة شاملة ومحايدة. وهذا من

ونحن مقتنعون من قدرة الاستعراض الدوري الشامل في المستقبل على الحلول تماما محل الممارسات التي فقدت مصداقيتها بشكل مريع لعرضها قرارات ميسية تعبر عن وجهة نظر واحدة تستهدف بلدان بعينها في مجال حقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، نؤكد من جديد ضرورة الامتثال الصارم للاتفاقيات الحكومية الدولية السارية حاليا بشأن طرائق إجراء الاستعراض، بما في ذلك إشراك سائر فئات المشاركين في العملية.

إن أحد أهم الصكوك التي من خلالها يضطلع مجلس حقوق الإنسان بولايته هو نظام الإجراءات المختصة الذي ورثه عن لجنة حقوق الإنسان. وللأسف، فإن تلك الإجراءات تحتوي - بجانب فوائدها الواضحة، على عدد من أوجه القصور التي هي موضع انتقاد مشروع.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح أن مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه قبل عامين، قد خضع لعملية استعراض فاحصة واكتسب الصفة المؤسسية. ولعل من أبرز نتائج تلك العملية مواءمة أنشطة الرصد الرئيسية في مجال حقوق الإنسان مع المعايير الخاصة بولاية المجلس. ويتجه عمل آليات حقوق الإنسان في الوقت الحاضر نحو عدم التسييس. وقد كان اعتماد مدونة سلوك للإجراءات الخاصة، بمبادرة من الدول الأعضاء في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، بمثابة ضمان في ذلك الاتجاه. ومجدونا الأمل أن يكون تطور النظام مستقبلا على نفس النهج.

إن إضفاء الصفة المؤسسية على مجلس حقوق الإنسان قد صاحبه قيام نوع جديد من العلاقات بين الحكومات والمجتمع المدني ما كان للمجلس من دونها أن يحقق مطامحه. ويأمل الاتحاد الروسي أن يبني المجلس تفاعله مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان على مبدأ المسؤولية المتبادلة والحوار البناء.

السيد مالغينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للسفير مارتن أوهموييهي، رئيس مجلس حقوق الإنسان، لتقريره الذي قدمه لنا (A/63/53 و Add.1).

لقد كان إنشاء مجلس حقوق الإنسان خطوة هامة على طريق الإصلاح الجاري حاليا في الأمم المتحدة. إننا واثقون أن تحويل الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة من لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة كان خطوة هامة نحو تأكيد أهمية المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ومكانتها الشرعية بين أولويات المنظمة. ونعتقد أنه في الاستعراض القادم لأنشطة المجلس ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييم بصورة منتظمة لمواطن قوة وضعف إجراءات وآليات مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتغيير أو توضيح وضع تلك الهيئة وولايتها وتكوينها وجدول أعمالها وبرنامج عملها.

من الأهمية بمكان أن تبدأ منذ الآن عملية تحليل النتائج الأولية لعمل المجلس، في هذا العام الذي يشهد الذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما نقف جميعا موقف المتأمل في كيفية تفعيل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات شعوب العالم كافة وكذلك الأفراد.

وفي اعتقادنا، أن الاستعراض الدوري الشامل لوضع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء أحد أهم وظائف المجلس عملا بأحكام القرار ٢٥١/٦٠. لقد ساندت روسيا فكرة إقرار تلك الإجراءات أملا منها في أن يساهم هذا الاستعراض القائم على المساواة والاحترام المتبادل في تخفيف حدة المجاهبات في ميدان التعاون الحكومي الدولي في مجال حقوق الإنسان.

رأينا، أن يتناول الجهاز الحكومي الدولي الرئيسي المعني بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة العلاقة بين حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها من جهة والقيم التقليدية من جهة أخرى. ونحن مقتنعون بأن المعايير العالمية في مجال حقوق الإنسان يجب أن تستلهم الحضارات والتقاليد الثقافية والتاريخية لمختلف المجتمعات. وذلك هو ما يوحد بيننا وليس ما يفرق في التزامنا بحقوق الإنسان، ونحسب أن الدورة الاستثنائية للمجلس في آذار/مارس من هذا العام قد أرست قاعدة سليمة لهذا النهج.

إن مجلس حقوق الإنسان لا يزال في المراحل المبكرة على طريق النهج المؤسسي، وعلينا تقع إلى درجة كبيرة مسؤولية نجاحه أو إخفاقه في الارتفاع إلى مستوى الثقة التي أحاطنا بها نحن الدول الأعضاء والآمال التي وضعناها عليه. وضمان النجاح سيكون في استعدادنا للاستماع بعضنا إلى بعض وأخذ الرأي الآخر بالحسبان واحترامه، وتطبيق القرارات التي اعتمدناها نحن أنفسنا. إننا نناشد الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني أن يتذكروا ذلك حتى يصبح مجلس حقوق الإنسان هيئة فعالة وفاعلة بحق.

السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أنشأ المجتمع الدولي مجلس حقوق الإنسان باعتباره جهازاً جديداً آملاً في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وعن طريق الحوار البناء والتعاون، مستبعداً بذلك كل أوجه قصور الهيئة السابقة، لجنة حقوق الإنسان، التي شهدت قدراً عظيماً من المحامات والتيسيس والانتقائية وازدواجية المعايير.

وعلى هذه الخلفية أنشئت آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أصبح معمولاً بها الآن داخل المجلس. وقد توقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثلها في ذلك مثل البلدان الأخرى، أن تتطور تلك الآلية لتصبح آلية ذات

ويؤيد الاتحاد الروسي المبادرات الهادفة إلى أن يساهم المجلس بشكل أكثر نشاطاً في استعراض الحالات الرئيسية لعمل مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتخطيط وتنفيذ وترشيد البرامج الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي وكذلك على النطاق الوطني. ونحن على ثقة بأن التعاون بين المجلس والمكتب يجب أن يتسم بالشفافية على أساس واضح من المعاملة بالمثل.

فيما يتعلق بتحسين إدارة المكتب والمجلس، فإننا نعتقد بضرورة تطبيق ذات المبادئ التي طبقت في الماضي بين المكتب ولجنة حقوق الإنسان السابقة، بما في ذلك مبدأ المساءلة. ورأينا هذا مبني على أن أحكام القرار ١٤١/٤٨، وبخاصة القسم الخاص بولاية اللجنة، قابلة للتطبيق على ولاية المجلس أيضاً من باب القياس. وبشكل عام، فإن الهدف النهائي لهذه الجهود وهذا التعاون هو تفادي الازدواجية بين المكونات المختلفة لمنظومة للأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان بحيث تتحاشى التنافس فيما بينها وتصبح مكملة بعضها بعضاً.

إن إعلان وبرنامج فيينا قد أكدنا مجدداً مبدأ المساواة بين كل أصناف حقوق الإنسان وتداخل العلاقات بينها والاعتماد المتبادل والتكامل. وفي هذا الصدد، نناشد مجلس حقوق الإنسان عند قيامه بأنشطته أن يولي اهتماماً متكافئاً لكل فئات حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها. ونعتقد جازمين أن ذلك المبدأ يجب أن يكون الأساس في تحديد الأولويات وبرامج عمل المجلس في المستقبل القريب كما على المدى البعيد.

كذلك نعتقد أن على المجلس أن يولي أهمية أكبر لعدد من المسائل المفاهيمية، بما في ذلك التنوع الحضاري والثقافي في أنشطة الأمم المتحدة ككل. ومن الطبيعي، في

إن نتيجة القرار لن تكون إلا إعاقة التعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومجلس حقوق الإنسان وتصعيد مشاعر الريبة والمجابهة بينهما. إن مقدمي القرار سيكونون مسؤولين تماما عن النتائج التي لا يمكن التنبؤ بها.

إن مستقبل مجلس حقوق الإنسان رهين بقدرته على الاستجابة لتوقعات الدول فيما يتعلق بعدم التسييس والحياد وعدم الانتقائية في أنشطته. وستستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعزم في كفالة الحريات والحقوق الأساسية لمواطنيها، قانونا وممارسة، من منطلق الاعتماد على الذات واستهداف مصلحة الشعب، كما ستقدم مساهمات نشطة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع بقاع العالم.

السيد سولر تورينجوس (بنما) (تكلم بالإسبانية):
أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر لرئيس مجلس حقوق الإنسان للتقرير الذي قدمه للجمعية العامة (A/63/53 و Add.1) ونرى أن ثمة ضرورة قصوى للاستمرار في قيام الجمعية باستعراض أداء المجلس. إن ميثاق هذه المنظمة يفرض على أعضائها تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز قائم على العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين. وقد قبلت بنما، مثلها مثل كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هذا الإلزام وتؤكد من جديد التزامها القوي به.

إن مجلس حقوق الإنسان في اعتقادنا هو المحفل الدولي الأمثل لمعالجة التجاوزات ضد حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المنظمة والجسيمة، وتقديم التوصيات بشأنها. وتعتقد بنما أن الأولوية يجب أن تكون للحوار البناء والتعاون، لا لمعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان، حتى يتسنى منع وقوع تلك الانتهاكات في الأصل. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق مجلس حقوق الإنسان، إلا أنه من الضروري إذا أردنا ضمان فعالية تلك التوصيات،

مغزى، تضع حدا للقرارات الموجهة نحو بلدان بعينها والمثيرة للجدل.

غير أن المجلس خيب آمال الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بوقوعه في ذات الأخطاء المتمثلة في ازدواجية المعايير والتي عاقت عمل لجنة حقوق الإنسان السابقة. وقد بدا واضحا أن عددا متزايدا من البلدان يعارض القرارات الخاصة ببلدان معينة ذات الطابع السياسي والتي لا علاقة لها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بل هي تسعى إلى تأجيج الريبة والمجابهة بين الدول.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ظلت دائما تعارض القرارات الخاصة ببلدان معينة التي لا تخدم سوى الأغراض السياسية لبعض البلدان أو مجموعات من البلدان. ومما يؤسف له أن قرارا غمطيا يتعلق ببلدي قد اعتمد في المجلس في دورته السابعة في آذار/مارس الماضي في تحد للنداءات المتكررة التي أطلقها عدد كبير من الدول الأعضاء للكف عن اعتماد القرارات الخاصة ببلدان معينة.

ويرفض وفدي بحزم القرار ١٥/٧ الوارد في تقرير مجلس حقوق الإنسان لأنه ينافي رسالة المجلس وأهدافه وأساليب عمله. إن اعتماد هذا القرار يمثل نموذجاً حياً للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. ويكاد القرار أن يصيب بالشلل آلية الاستعراض الدوري الشامل في المجلس التي يفترض أن تكون وظيفتها التعامل مع أوضاع حقوق الإنسان في كل البلدان على قدم المساواة. ذلك أن القرار ينص على الإبقاء على منصب المقرر الخاص ببلد واحد وهي من مخلفات لجنة حقوق الإنسان التي لم يعد لها وجود.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحترم هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وتولي أهمية لأنشطتها. بيد أننا لا نستطيع أن نقبل، ولن نقبل أبداً، أي نوع من أنواع المعاملة التمييزية من قبل هيئات حقوق الإنسان.

أن تُدمج مسائل حقوق الإنسان في الأنشطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة لضمان التنسيق الفعال بينها.

إنه لأمر حيوي أن يسعى مجلس حقوق الإنسان إلى تفادي التسييس المفرط وتغليب المصالح التي لا علاقة لها

بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي قضت من قبل على مصداقية سلفه، لجنة حقوق الإنسان. وعلى المجلس وهو يؤدي مهامه أن يضع نصب عينيه مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية. وفي هذا الصدد، تشعر بنما بالقلق

إزاء المقترحات التي تهدف إلى إضعاف أو إلغاء نظام الإجراءات الخاصة، الأمر الذي قد يتسبب في إضعاف قدرة المجلس على أداء عمله بفعالية واستقلال. إننا نشجع أعضاء المجلس على انتهاز فرصة استعراض الإجراءات الخاصة لتعزيز ذلك النظام بحيث يكون أكثر قابلية لمساعدة المجلس في حماية حقوق الإنسان.

على الرغم من الانتقادات الموجهة للاستعراض الدوري الشامل، يود وفدي أن يلقي الضوء على بعض الممارسات الحميدة في عملية الاستعراض. ونركز بشكل خاص على الممارسة الإيجابية والمستحدثة، المتمثلة في إشراك الجهات الفاعلة، العامة منها والخاصة، في إعداد التقرير عن كل دولة. كما يؤكد بشكل خاص حقيقة أن كبار المسؤولين والخبراء في مختلف حقول حقوق الإنسان قد ساهموا في عملية الاستعراض الخاصة بالدول الأعضاء. ويعكس ذلك في رأينا الجدية ومدى الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لتلك العملية. كذلك نرحب بقرار المجلس بأن يخصص المبالغ المطلوبة لتنفيذ الاستعراض في خطوة ستؤمن حياد ذلك الاستعراض.

إننا نأمل في أن يواصل مجلس حقوق الإنسان تطوره في المستقبل القريب. ونحن بوصفنا دولا أعضاء يتحتم علينا

أن نسعى لضمان حدوث ذلك. إن هذا الجهاز لا يزال يافعا، وإن تطوره بنجاح لصالح سكان العالم رهين بتعاوننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

وبهذا تنهي الجمعية نظرها في البند ٥٨ في هذه المرحلة، دون أن يؤثر ذلك على المناقشة التي ستتم لاحقا بشأن تقرير اللجنة الثالثة بشأن الموضوع نفسه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.